

ملفات إستراتيجية (٤)

العراق بين الجمهوريين والديمقراطيين

تشرين الأول/٢٠٠٧

المحتويات

١	مقدمة.....
٤	ملاحظات أساسية.....
٥	السياسة الخارجية الإستراتيجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لاتتأثر كثيراً بالمزاج الشخصي للرئيس الأمريكي.....
٥	كيف يصنع القرار الأمريكي الآن.....
١٣	إرتباط النشاطات السياسية ومراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية النخبة المالية والشركات العظمى.....
١٤	مدى عظمة الشركات العملاقة.....
١٥	ظاهرة الأثرياء في العالم / ٢% يسيطرون على أكثر من نصف ثروة العالم.....
١٦	الديمقراطيون يمثلون مصالح نخبة الصناعة المالية في وول ستريت.....
١٦	والجمهوريون يمثلون مصالح نخبة أصحاب المصانع.....
١٨	مراحل تطوّر النخب المالية في الولايات المتحدة وتأثيرها على صنّاع القرار الأمريكي.....
٢٠	حقائق وأرقام أساسية داخل صناعة اللوبي الأمريكي.....
٢١	تأثير المال على الانتخابات الأمريكية.....
٢٢	مجموعة روكفلر ومجلس العلاقات الخارجية.....
٢٥	مجموعة بيلديبرج واللجنة الثلاثية.....
٢٧	تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.....
٢٨	الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين كالفرق بين البيبسي كولا والكوكا كولا.....
٢٨	الديمقراطيون يلعبون أحياناً أدواراً مكملّة للجمهوريين.....
٣٢	موضوع الانتخابات الأمريكية شائك ومعقدّ ومتشعب.....
٣٣	خمسة تحديات.....
٣٤	النظام الأمريكي لديه القدرة على أن يحافظ على حيويته، ويستطيع أن يتأقلم.....
٣٥	الولايات المتحدة، نظام قائم على مجموعات الضغط.....
٣٥	اللوبي الاسرائيلي الصهيوني.....

إذا ما فاز الديمقراطيون في الإنتخابات الرئاسية المقبلة، فهل سيعني هذا إنتهاء دور ونفوذ المحافظون الجدد

والصقور بشكل عام؟ ٣٦

من هو الفائز في الإنتخابات الرئاسية المقبلة؟ ٣٨

خاتمة..... ٣٩

العراق بين الجمهوريين والديمقراطيين

ما مدى تغير السياسة الأمريكية في العراق؟

بعد فوز الديمقراطيين في إنتخابات الكونغرس النصفية في تشرين الثاني/ ٢٠٠٦

وإذا ما فازوا في الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨؟

مقدمة

تأتي هذه المتابعة في سياق كثرة الحديث عن إحتمال تبدل السياسة الأمريكية في العراق بشكل جذري، اذا ما فاز الديمقراطيون في إنتخابات الرئاسة المقبلة عام ٢٠٠٨.

وتأتي هذه الدراسة في ظل إحتدام الصراع والنقاشات والخلافات بين الديمقراطيين والجمهوريين حول المصادقة على الميزانية التي يطلبها الرئيس بوش لتمويل عمليات الجيش الأمريكي في العراق، وحول ضرورة إنسحاب القوات الأمريكية من العراق وبأسرع وقت ممكن، فنرى إن المرشحة الديمقراطية القوية هيلاري كلينتون تكرر القول بأنها ستعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق، اذا ما فازت في الإنتخابات الرئاسية القادمة، وكذلك يفعل بقية المرشحون الديمقراطيون.

هذه النقاشات الحادة تأتي طبعاً في غمرة نتائج الإستطلاعات المتكررة للرأي العام الأمريكي والتي تبين وبوضوح إنخفاض عدد المؤيدين للحرب ولبقاء القوات المسلحة في العراق.

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن التساؤل القائل: هل هناك فرق او إختلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين؟ وعلى الخصوص في مجالات السياسة الخارجية وبالذات في العراق؟ واذا كان هناك إختلاف، فهل هو جذري وعميق؟ او هو إختلاف هامشي ولايتعدى الأساليب والتكتيكات الفرعية؟

ولرسم صورة واضحة عن الخلفية التاريخية والفكرية والسياسية والإجتماعية وغيرها من خلفيات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تم إستعراض الجوانب المختلفة لهما في الملحقين: (١) و (٢).

ومما جاء في الملحق (١) الذي يتناول الجوانب المختلفة للحزب الديمقراطي:

ويملك الديمقراطيون أيضاً أغلبية في حاكميات الولايات ويسيطرون على أكثرية الهيئات التشريعية للولايات. إنه الآن هو الحزب السياسي الأكبر حيث يضم ٧٢ مليون عضواً مسجلاً فيه، يكوّنون نسبة ٦٠ ، ٤٢ % من جمهور الناخبين. تشكل القاعدة الديمقراطية ديموغرافيتين متباعدتين على نحو واسع. من الناحية الأولى، يوجد أولئك الذين هم من الطبقة العاملة، وهم محافظون عادةً فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية. ومن الناحية الثانية، إنه يضم أولئك المثقفين جيداً والليبراليين الكثيرين نسبياً.

ومنذ إنقسام الحزب الجمهوري في إنتخابات عام ١٩١٢، وضع الحزب نفسه بشكل دائم إلى يسار الحزب الجمهوري في الشؤون الاقتصادية وكذلك الإجتماعية.

منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، يُساند الحزب الديمقراطي المواقف " الليبرالية " (يصف مصطلح " الليبرالي " في هذا السياق الليبرالية الإجتماعية، وليس الليبرالية التقليدية). في الإستفتاءات الأخيرة الماضية، كان للحزب الديمقراطي قبولاً واسعاً لدى كل الديموغرافيات الاقتصادية - العرقية - الاجتماعية. تتكون

السياسة الخارجية الإستراتيجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لاتتأثر كثيراً بالمزاج الشخصي للرئيس الأمريكي

- السياسة الخارجية الإستراتيجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لاتتأثر كثيراً بالمزاج الشخصي للرئيس الأمريكي، كما هو مألوف في دول العالم المتخلف الصغيرة، ولا تتأثر بالصراعات الكلامية والانتخابية والإعلامية بين الجمهوريين و الديمقراطيين، لأن هذه الإستراتيجية تحدها مصالح النخبة المالية في وول ستريت، مثل شركة مورغان ستانلي وشركة غولدمان ساكس غروب وشركة ستاندرد أند بورز الإستثمارية العملاقة، ومصالح المجمع الصناعي العسكري والشركات النفطية الكبرى، مثل شركة بوينغ وشركة لوكهيد وشركة جي أم وشركة جي إي وشركة شيفرون وشركة إكسون موبيل، والتي تنظر لها مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية، مثل معهد راند، ومعهد الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومعهد المشاريع الأمريكية، ومعهد بروكينغز، ومجلس العلاقات الخارجية، المركز البحثي الأقدم والأهم في الولايات المتحدة، والذي يرجع تاريخه الى بدايات القرن العشرين، والذي تموّله عائلة روكفلر النفطية.

كيف يصنع القرار الأمريكي الآن

ولمعرفة وإدراك دور الحزبين ومدى تأثيرهما على السياسة الخارجية الأمريكية، لابد أن تكون لنا وقفة جادة وعميقة مع آليات صناعة القرار الأمريكي في الوقت الحاضر، ومن روائع ما كتب عن كيفية صناعة القرار الأمريكي، الدراسة الإستراتيجية المكونة من حوالي تسع وعشرين صفحة، التي كتبها الصحفي المصري الشهير، محمد حسنين هيكل، وعنوانها: صناعة القرار الأمريكي الآن، والتي جاء فيها:

التاريخ بين نظرية التاريخ المتآمر و نظرية الهيمنة العذراء

- وليس أشد إثارة للملل في الفكر العربي المعاصر من هؤلاء الذين ينسبون كل وقائع التاريخ إلى تدبير المؤامرة، غير أولئك الذين يتوهمون أن الإمبراطورية ميرة خيرية، وأن مطالب الهيمنة دعوة هداية ورشد تشع من البيت الأبيض الأميركي، أو من وزارة الدفاع (البنتاغون) أو من مقار الشركات العملاقة أو من مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية إبتداءً من (مجلس العلاقات الخارجية) في نيويورك وحتى مؤسسة (راند) في كاليفورنيا. وداعي الملل أن أصحاب نظرية التاريخ المتآمر، ومعهم أنصار نظرية الهيمنة العذراء كلاهما يثير الغبار والدخان من حول واقع الحال، ومجمله أن العلاقات الدولية صراعات قوى، ومصالح تمارس فعلها بالنار، وتندفع إلى سباق الحياة بأقصى سرعة يسمح بها العقل والعلم، وهي تجرب فرض إرادتها بكل الوسائل علناً وسراً إقتناعاً وقسراً حرباً مكشوفة أو تربصاً في الظلام. وهنا فإن التاريخ يصعب جزافاً إعتبره مؤامرة مستمرة، لكن في اللحظة نفسها يصعب إطلاقاً إعتبره فردوساً للأطهار!

يقوم الحلم الإمبراطوري على ضرورات أمن وطني، ومطالب صراع دولي، وحوافز سباق نحو التوسع والثروة على
إتساع القارات وعبر المحيطات

- إن (الإمبراطورية) حلم لا يقوم على المزاج الشخصي لأمير أو ملك أو رئيس يستهويه أن يسمي نفسه إمبراطوراً، (مثل «هياسلاسي» الذي إتخذ لقب إمبراطور إثيوبيا (عموم أفريقيا) في أوائل القرن العشرين، أو مثل «بوكاسا» الذي قام بوضع تاج على رأسه في أواخر نفس القرن إمبراطوراً على طريقة «نابليون»، فتلك وغيرها من نزوات البشر) بل يقوم الحلم الإمبراطوري على ضرورات أمن وطني، ومطالب صراع دولي،

رفيعة المستوى أمريكية وإسرائيلية وبحضور صناع الرأي العام من الصحفيين، لمناقشة وتطوير الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة الوضع المتأزم في الشرق الأوسط).

- وأنظر كذلك الى الملحق (١٧)، الجمهوريون مهددون بخسارة إنتخابات ٢٠٠٨ بسبب إنشقاق رجال الأعمال، والذي جاء فيه: يمر الجمهوريون بتحول خطير يضعهم في مأزق خطير قد يهدد فرصهم في الفوز بالانتخابات الرئاسية العام المقبل: خسارة أصوات رجال المال والأعمال- منصة الإطلاق الحقيقية للحزب- بسبب إنشقاق الكثيرين عن الحزب وإنضمامهم الى الحزب الديمقراطي بعد أن فشل حزبهم في تحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم، مثل وضع نهاية سعيدة للمغامرة العسكرية في العراق والسيطرة على الدين الداخلي وإعتماد أجندة إجتماعية معتدلة. فمالي كبير مثل جون ماك، رئيس مجلس إدارة مؤسسة "مورجان ستانلي" ومديرها التنفيذي، أصبح اليوم من أشد المؤيدين لهيلاري كلينتون، نائبة نيويورك وأبرز المرشحين الديمقراطييين في سباق الرئاسة القادم.

خاتمة

- لمعرفة وإدراك أوجه الخلاف بين الحزبين، لابد ابتداءً من تصوّر كيفية صناعة القرار في الولايات المتحدة وتعقيده، وفهم طبيعة النظام الإنتخابي ومدى تأثير المال عليه، وفهم دور مجموعات الضغط واللوبيات وخاصة اللوبي الصهيوني، ولابد من فهم وإستيعاب دور شركات المال والأسلحة والنفط الكبرى ودور مراكز الأبحاث الإستراتيجية، والعلاقة بينها.

- لا توجد فروق جوهرية او إستراتيجية بين الحزبين في السياسة الإستراتيجية الخارجية، وتكمن أكثر الخلافات بينهم في السياسات الداخلية القليلة الأهمية، مثل موضوع الإجهاض وحمل السلاح وزواج المثليين والضرائب وغيرها.

- الحزبان يعبران عن مصالح النخبة الثرية، التي تمثل مصالح النخب المالية في وول ستريت، والنخب الصناعية من ممثلي المجمع الصناعي-العسكري.

- تنتظر مراكز الأبحاث الإستراتيجية لمصالح النخب الثرية وتنتج لها الفكر الإستراتيجي اللازم.

- تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير جداً بنفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي يمارس سطوته على كلا الحزبين في آن واحد.

- لأن النظام السياسي الأمريكي لديه القدرة على التكيف والتصحيح والتنقيح عن ضغط الرأي العام، فمن المحتمل جداً فوز هيلاري كلينتون في الإنتخابات الرئاسية المقبلة، ممثلة لعودة الديمقراطيين الى البيت الأبيض، بعد الإنخفاض الشديد في شعبية الرئيس بوش والجمهوريين بسبب حرب العراق، وهكذا يتم تبادل الأدوار بين اللاعبين الأساسيين على الساحة السياسية في الولايات المتحدة.

- سوف لن تتغير السياسة الأمريكية في العراق مع صعود الديمقراطيين، وستتم متابعة الهدفين الأساسيين للغزو، وهما: أولاً، السيطرة على منابع النفط المهمة جداً والتي تمثل حوالة ١١% من الإحتياجات العالمية، لمواجهة التحدي الصيني وإحتوائه، وثانياً، إضعاف العراق وتمزيقه، تمهيداً لظهور دويلات وإمارات صغيرة، لا تشكل خطراً إستراتيجياً على إسرائيل، كما جاء في المشروع الذي إقترحه المؤرخ الصهيوني الأمريكي

الشهير "برنارد لويس" ونشرته مجلة إكسكيوتف إنتلجنت ريسيرش بروجكت (التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية) في حزيران ٢٠٠٣، حيث إقترح تقسيم الشرق إلى أكثر من ثلاثين دويلة إثنية ومذهبية لحماية المصالح الأمريكية وإسرائيل، ويتضمن المخطط تجزئة العراق إلى ثلاث دويلات، وإيران إلى أربعة، وسوريا إلى ثلاث، والأردن إلى دويلتين، ولبنان إلى خمس دويلات، وتجزئة السعودية إلى عدة دويلات... إلخ، وكما ورد في الدراسة الإستراتيجية التي وضعها عوديد ينون، والمقدمة الى وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين، ونشرت في شباط ١٩٨٢، اذ يرى أن إتفاق كامب ديفيد مع مصر كان "خطيئة إرتكبتها إسرائيل"، وذكر أن إصلاح ما تسبب به الاتفاق من ضرر لإسرائيل يأتي من خلال السعي الحثيث لتجزئة مصر إلى أربع دويلات: قبطية في الشمال وعاصمتها الإسكندرية، ونوبية عاصمتها أسوان في الجنوب، ومسلمة عاصمتها القاهرة، ورابعة تحت النفوذ الإسرائيلي. وتحدث ينون عن تقسيم لبنان إلى سبعة كانتونات، والسودان إلى ثلاثة، وسوريا إلى أربعة. ودعا إلى تفتيت العراق لأن قوته تشكل على المدى القصير خطراً أكبر من أي خطر على إسرائيل. كما تحدث ينون عن تفتيت الخليج، وإذابة الأردن، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه في عام ١٩٨٥ صدر كتاب عن رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، يتضمن المخططات نفسها التي جاءت في دراسة ينون. وفي ٨/١٠/٢٠٠٦ ذكرت صحيفة التايمز اللندنية أن خطة بيكر-هاملتون تقوم في أحد بنودها على تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية. وفي ٢٢/٧/٢٠٠٧، نشرت صحيفة الديار اللبنانية، تقريراً من باريس عن محاضرة للسفير الأميركي الأسبق في لبنان ريتشارد باركر قال فيها "إن الرئيس جورج بوش سيعمل خلال الفترة المتبقية من ولايته الرئاسية على وضع أسس ثابتة لمشاريع "خرائط طرق" لمنطقة الشرق الأوسط تتطرق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن". أما بالنسبة للعراق فيقول التقرير إن "العراق الفدرالي" سوف يتم ضمه (أو ربما ضم بعضه؟) إلى صيغة كونفدرالية، تحت عنوان "الاتحاد الهاشمي"، تتألف من الأردن أيضاً، والسلطة الفلسطينية.

- التصريحات المتعلقة بموضوع سحب او خفض القوات المسلحة الأمريكية في العراق، تأتي في إطارين: الأول يتعلق بالتملق للرأي العام الأمريكي ومحاولة إحتوائه، والثاني يتعلق بإيجاد ضغوط على صناع القرار في العراق لتلبية المطالب الأمريكية ولتقديم تنازلات، تتعلق بالشأن الكردي وكركوك، وقوانين الإستثمارات النفطية، والقبول بالتقسيم الطوعي للعراق، على الأساس العرقي والطائفي. فيتم التهديد بسحب القوات قبل أن تكتمل الظروف المناسبة لذلك، بحجة الإستجابة لضغوط الرأي العام الأمريكي، هذا السحب الذي سيغرق العراق في الفوضى والحرب الأهلية، التي سيكون للبعثيين فيها الدور الأكبر.

إصدارات سابقة

- ١ . هل تستفيد الولايات المتحدة من التعويم الامني في العراق؟ تشرين الثاني/٢٠٠٤
- ٢ . الدليل الإستراتيجي أو خارطة طريق إستراتيجية. ٢٠٠٦/١١/٩
- ٣ . اللوبي الشيعي في الولايات المتحدة. كانون الثاني ٢٠٠٧
- ٤ . هل تحل الفيدرالية الثلاثية مشكلة العراق؟ شباط ٢٠٠٧
- ٥ . هل ستمهد سياسة الفوضى الخلاقة التي تدعمها الولايات المتحدة لظهور الإمام المنتظر(ع)؟
مايس ٢٠٠٧

info@alkashif.org